

Distr.: General  
13 April 2017  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون  
البند ١٥٣ من جدول الأعمال  
تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص

أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة  
من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ وميزانيتها  
المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

٢٠١٦/٢٠١٥	اعتمادات الفترة	٥٢ ٥٣٨ ٥٠٠ دولار
٢٠١٦/٢٠١٥	نفقات الفترة	٤٩ ٤٩٠ ٩٠٠ دولار
٢٠١٦/٢٠١٥	رصيد حر عن الفترة	٣٠ ٤٧ ٦٠٠ دولار
٢٠١٧/٢٠١٦	اعتمادات الفترة	٥٤ ٨٤٩ ٩٠٠ دولار
٢٠١٧-٢٠١٦	النفقات المتوقعة للفترة	٥٤ ٣٥٤ ٦٠٠ دولار
٢٠١٧/٢٠١٦	النقص المتوقع في الإنفاق للفترة	٤٩٥ ٣٠٠ دولار
٢٠١٨/٢٠١٧	المقترح المقدم من الأمين العام للفترة	٥٦ ٠٤٠ ٨٠٠ دولار
٢٠١٨/٢٠١٧	توصية اللجنة الاستشارية للفترة	٥٥ ٥٨١ ٠٠٠ دولار
(أ) التقديرات في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧.		



الرجاء إعادة استعمال الورق



## أولا - مقدمة

١ - سترتب على توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الواردة في الفقرات ٢٥ و ٢٨ و ٣٥ أدناه تخفيض للميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (القوة) للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/763) بما قدره ٨٠٠ ٤٥٩ دولار. وتقدم اللجنة الاستشارية في الفقرات أدناه توصيات وملاحظات بشأن مسائل محددة، حسب الاقتضاء.

٢ - اجتمعت اللجنة الاستشارية، أثناء نظرها في تمويل القوة بممثلين للأمين العام قدموا إليها معلومات وإيضاحات إضافية، كان آخرها ردود خطية وردت في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٧. وترد في نهاية هذا التقرير قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة وتلك التي استخلصت منها المعلومات الأساسية أثناء نظرها في تمويل القوة. ويمكن الاطلاع على تفاصيل تعليقات اللجنة وتوصياتها بشأن النتائج التي خلص إليها مجلس مراجعي الحسابات عن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبشأن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام، في تقريرَي اللجنة ذوي الصلة بالموضوع (انظر A/71/845 و A/71/836، على التوالي). وترد في الفقرة ١٠ أدناه مناقشة للملاحظات التي أبدتها المجلس بخصوص القوة.

## ثانيا - أداء الميزانية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦

٣ - اعتمدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٩٦/٦٩ مبلغا إجماليا ٥٠٠ ٥٣٨ ٥٢ دولار (صافيه ٤٤٦ ٧٠٠ ٥٠ دولار) للإنفاق على القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦، باستثناء التبرعات المدرجة في الميزانية. وقد قُسم المبلغ الكلي إلى أنصبة مقررة على الدول الأعضاء. وبلغ مجموع النفقات للفترة ما إجماليه ٩٠٠ ٤٩٠ ٤٩ دولار (صافيه ٢٠٠ ٣٢٦ ٤٧ دولار)، ليبقى بذلك رصيد حر إجماليه ٦٠٠ ٤٧ ٣٠ دولار (صافيه ٥٠٠ ١٢٠ ٣ دولار) أو ما نسبته ٨,٥ في المائة من مجموع الاعتمادات.

٤ - ويبين الجدول الوارد في الفرع ثالثا - ألف من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية القوة للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ (A/71/580) أن الرصيد الحر عن الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ يُعزى إلى انخفاض في الاحتياجات قدره ٥٠٠ ٤٥٩ ١ دولار تحت بند تكاليف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، و ٢٨٦ ٠٠٠ دولار تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين، و ١٠٠ ٣٠٢ ١ دولار تحت بند التكاليف التشغيلية.

٥ - ويرد تحليل مفصّل للفروق في الفرع رابعا من تقرير الأداء. وانخفاض الاحتياجات المتعلقة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة يُعزى أساساً إلى نقصان في عدد عمليات تناوب القوات الفعلية مقارنةً بعدد عمليات التناوب المقدّرة التي خُصصت لها الاعتمادات في الميزانية

المأذون بها للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦، وذلك نتيجة للتغيير في تواتر فترات التناوب من ٦ أشهر إلى ١٢ شهراً لأفراد الوحدات العسكرية الذين تم إيفادهم بعد ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٦١. وانخفاض الاحتياجات قابلته جزئياً زيادة في الاحتياجات اللازمة لسداد التكاليف القياسية للقوات بسبب انخفاض متوسط معدل الشغور الفعلي إلى ٠,١ في المائة مقارنة بمعدل ١ في المائة المدرج في الميزانية. وانخفاض الاحتياجات المتعلقة بشرطة الأمم المتحدة (٢٤٣ ٧٠٠ دولار أو ١٠,٣ في المائة) يُعزى أساساً إلى ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي إلى ٨,٧ في المائة مقارنة بمعدل ٣,٠ في المائة المدرج في الميزانية.

٦ - وكانت مخصصات الموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ قد بلغت ٣٠٠ ١٦٨ ١٣ دولار، فيما بلغت النفقات ٣٠٠ ٨٨٢ ١٢ دولار، وبذلك يبقى رصيد قدره ٢٨٦ ٠٠٠ دولار. ويعزى انخفاض الاحتياجات إلى انخفاض تكاليف ما يلي: (أ) الموظفون الدوليون (٤٩٢ ٤٠٠ دولار أو ٨,٩ في المائة) بسبب ارتفاع متوسط معدل الشغور الفعلي إلى ٣,٠ في المائة مقارنة بمعدل الشغور المدرج في الميزانية بنسبة ٢,٦ في المائة، وانخفاض متوسط المعدل الفعلي لتسوية مقر العمل المستخدم في حساب مرتبات الموظفين الدوليين؛ و (ب) المساعدة المؤقتة العامة (٣٧ ٠٠٠ دولار أو ١٩,٣ في المائة). وانخفاض تلك الاحتياجات قابلته جزئياً زيادات تحت بند الموظفين الوطنيين (٢٤٣ ٤٠٠ دولار أو ٣,٣ في المائة)، وهي تُعزى أساساً إلى ارتفاع التكاليف الفعلية للمرتبات.

٧ - ووصل المبلغ المخصص للتكاليف التشغيلية عن الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ إلى ١٥ ٧٨٤ ٠٠٠ دولار، فيما بلغت النفقات ١٤ ٤٨١ ٩٠٠ دولار، وبذلك يبقى رصيد قدره ١ ٣٠٢ ١٠٠ دولار. وكان مردّ انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالمرافق والهياكل الأساسية إلى انخفاض تكاليف المرافق وخدمات الصيانة. وانخفاض الاحتياجات قابلته زيادات تحت البنود التالية: (أ) تكنولوجيا المعلومات (١٧٩ ٧٠٠ دولار أو ١٨,٦ في المائة)، بسبب ارتفاع التكاليف المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات المركزية واقتناء بعض المعدات؛ و (ب) اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى (٥٨٣ ٠٠٠ دولار أو ٩٢,٨ في المائة)، تُعزى أساساً إلى الخسائر المترتبة على تقلبات أسعار الصرف. وترد الملاحظات والتعليقات التي أبدتها اللجنة الاستشارية بشأن تقلبات أسعار الصرف في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/71/836).

٨ - وخلال فترة الأداء، واصلت القوة تيسير تنفيذ المشاريع وتنظيم المناسبات والاضطلاع بالأنشطة بهدف المساهمة في تحسين العلاقات بين الطائفتين. وسُجل ٢٠٠ انتهاك لوقف إطلاق النار في الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ مقارنةً بعددها الذي بلغ ٢٣٤ انتهاكاً في الفترة ٢٠١٤/٢٠١٥، أي بانخفاض نسبته ١٤,٥ في المائة (انظر A/71/580، الإنجاز المتوقع ٢-١). ومع ذلك، شهدت الفترة ٢٠١٥/٢٠١٦ زيادة في أنشطة إنفاذ القانون نتيجةً للانتهاكات التي وقعت في المنطقة العازلة، حيث حدثت أنشطة صيد وإلقاء غير قانوني للنفايات

(المرجع نفسه، الإنجاز المتوقع ٣-١). وفيما يتعلق بتدابير بناء الثقة، أبلغت اللجنة الاستشارية، لدى استفسارها، أن القوة قامت بما يلي: (أ) مسح وتطهير ثلاثة من حقول الألغام في شمال قبرص؛ و (ب) مسح وتطهير منطقة خطر مشتببه فيها تقع في المنطقة العازلة؛ و (ج) تنفيذ مهمة فورية لإبطال مفعول الذخائر المتفجرة؛ و (د) تطهير منطقة قتال لدعم أعمال اللجنة المعنية بالمفقودين.

٩ - وأما التعليقات التي أبدتها اللجنة الاستشارية على المعلومات المقدمة في تقرير الأداء عن كل وجه من أوجه الإنفاق، فترد في الموضوع المناسب ضمن المناقشة التي تتناول الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

أمر تتعلق بتقرير مجلس مراجعي الحسابات

١٠ - نظرت اللجنة الاستشارية أيضا في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن حسابات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام للفترة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/5 (Vol. II)، الفصل الثاني). وكما وردت الإشارة إليه في التقرير، فقد أُجريت ١٧ عملية استعراض لملاك الموظفين المدنيين على مدى السنوات الأربع الماضية (المرجع نفسه، الفقرة ٢٥٢). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن استعراض ملاك موظفي القوة المدنيين لم يجر بعد (انظر أيضا الفقرة ١٦ أدناه).

### ثالثا - معلومات عن الأداء في الفترة الحالية

١١ - أبلغت اللجنة الاستشارية أن المبالغ التي قُسمت إلى أنصبة مقررّة على الدول الأعضاء لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص منذ إنشائها وصل مجموعها إلى ٦٠٠ ٠٠٨ ٠٠٠ دولار حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وبلغ مجموع المبالغ المسدّدة حتى ذلك التاريخ ٥٧٤ ٩٦٢ ٠٠٠ دولار، وبذلك يبقى رصيد غير مسدّد قدره ٢٥ ٠٤٦ ٠٠٠ دولار. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن الرصيد النقدي للبعثة بلغ ١٨ ٦٨٨ ٠٠٠ دولار في ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٧. وبعد خصم احتياطي تشغيلي لتغطية ثلاثة أشهر من سير القوة قدره ١٢ ٥٤٩ ٠٠٠ دولار، يكون الرصيد النقدي المتاح هو ٦ ١٣٩ ٠٠٠ دولار.

١٢ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أنه في آذار/مارس ٢٠١٧، سُدّدت مدفوعات بمبلغ ٣,٤ ملايين دولار للبلدان المساهمة بقوات لتغطية تكاليف القوات بالمعدلات القياسية للفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٧. وبالنسبة للفترة من تموز/يوليه إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، سُدّدت مدفوعات بمبلغ ٣٦٢ ٧٨٠ دولارا لتغطية تكاليف المعدات المملوكة للوحدات.

١٣ - وبخصوص تعويضات الوفاة والعجز منذ إنشاء القوة، دُفع حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ مبلغ ١ ٧١٥ ٠٠٠ دولار لتسوية ٢٨٧ مطالبة. وأبلغت اللجنة أنه ليس ثمة مطالب تنتظر التسوية بخصوص تعويضات الوفاة أو العجز.

١٤ - وزوّدت اللجنة الاستشارية بجدول يبيّن النفقات الجارية والمتوقعة للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، بما في ذلك أسباب الفروق بينها. ويصل المبلغ المخصص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ إلى ما إجماليه ٩٠٠ ٨٤٩ ٥٤ دولار فيما بلغ إجمالي النفقات في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ ما قدره ٦٠٠ ٧١٣ ٣٤ دولار. أما في نهاية الفترة المالية الحالية، فإن مجموع النفقات المقدّرة سيبلغ ٦٠٠ ٣٥٤ ٥٤ دولار، ليبقى بذلك رصيد حر متوقّع قدره ٤٩٥ ٣٠٠ دولار.

١٥ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضا أنّ شغل الوظائف في البعثة كان، حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، كما يلي:

الفئة	الوظائف المأذون بها/المعتمدة <sup>(أ)</sup>	الوظائف المقررة	الوظائف المشغولة (كنسبة مئوية)	معدل الشغور
أفراد الوحدات العسكرية	٨٨٨	٨٨٨	٨٨٥	٣,٠
شرطة الأمم المتحدة	٦٩	٦٩	٦٩	-
الموظفون الدوليون	٣٦	٣٦	٣٤	٦,٥
الموظفون الفنيون الوطنيون	٤	٤	٢	٥٠,٠
الخدمة العامة الوطنية	١١٥	١١٥	١١٣	٧,١

(أ) يمثل أعلى قوام مأذون به للفترة بالنسبة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والوظائف المعتمدة للموظفين المدنيين.

١٦ - وأيدت الجمعية العامة، في الفقرة ٨ من قرارها ٢٧٣/٧٠، توصية اللجنة الاستشارية بأن تجري القوة استعراضا لملاك الموظفين المدنيين قبل تقديم ميزانيتها للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني قد شرعتا في استعراض ملاك الموظفين المدنيين في عام ٢٠١٥. وأبلغت اللجنة أيضا أن المحادثات والمفاوضات السياسية بين الطائفتين قد استؤنفت في أيار/مايو ٢٠١٥، وأن الجهود المبذولة في هذا الصدد أصبحت نتيجة لذلك منصبة على التخطيط لحالة الطوارئ والفترة الانتقالية من أجل تسوية محتملة. علاوة على ذلك، أكد مجلس الأمن في قراره ٢٢٦٣ (٢٠١٦)، أهمية التخطيط للمرحلة الانتقالية فيما يتعلق بالتسوية، بما في ذلك تقديم توصيات، حسب الاقتضاء، لإدخال مزيد من التعديلات على ولاية القوة وقوامها ومواردها الأخرى ومفهوم عملياتها. وأبلغت اللجنة أن الأحداث السالفة الذكر حالت دون إجراء استعراض لملاك الموظفين المدنيين قبل تقديم مشروع ميزانية الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

وتعرب اللجنة الاستشارية عن خيبة أملها لعدم الوفاء بالولاية الصادرة عن الجمعية العامة، وتعتبر التفسيرات المقدمة من الأمانة العامة غير مرضية. وتكرر اللجنة رأيها القائل بأنه ينبغي إجراء عمليات استعراض منتظمة لملاك الموظفين المدنيين، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يستعرض ملاك موظفي القوة المدنيين قبل تقديم مشروع ميزانية الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩.

#### رابعاً - الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨

##### ألف - الولاية والنتائج المقررة

١٧ - أنشأ مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في قراره ١٨٦ (١٩٦٤) ومددها في قرارات لاحقة كان أحدثها القرار ٢٣٣٨ (٢٠١٧)، الذي مددها حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٧.

١٨ - وترد افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ في الفقرات ٦ إلى ١٥ من تقرير الأمين العام عن الميزانية المقترحة للقوة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ (A/71/763). فعلى النحو المشار إليه في الفقرتين ٦ و ٧ من التقرير، ستواصل القوة خلال فترة الميزانية التركيز على تهيئة ظروف مؤاتية للتوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة قبرص وإعادة الأوضاع إلى حالتها الطبيعية. ونتيجةً للتقدم المحرز في المفاوضات وإزالة الألغام من المنطقة العازلة وفتح سبع نقاط عبور والفتح المتوقع لنقطتي عبور إضافيتين بنهاية عام ٢٠١٧، زاد عدد الأنشطة المشتركة بين الطائفتين التي تدعمها القوة وتعززت رغبة المدنيين في أنشطة الزراعة والصيد والبناء والعمل في المنطقة العازلة (انظر أيضاً A/69/839/Add.7، الفقرة ١٣). ويذكر الأمين العام أن الأنشطة المدنية يُتوقع أن تزداد في المنطقة العازلة وأن تظل ثمة حاجة إلى أن تقوم القوة بعمل إضافي لتقليل واحتواء أي تصاعد محتمل في حدة التوتر بين الطائفتين.

١٩ - ويذكر الأمين العام في الفقرتين ٨ و ٩ من تقريره أن القوة ستواصل تيسير تنفيذ تدابير بناء الثقة التي طلبها زعيما الطائفتين واتفقا عليها. وستشتمل هذه التدابير على فتح نقاط عبور جديدة وإزالة الألغام. ومع مضي الجانبين قدماً في اتجاه التسوية، ستواصل القوة أيضاً تنسيق جهود التخطيط للمرحلة الانتقالية على أرض الواقع بالتعاون مع مقر الأمم المتحدة، بما يتماشى مع قراري مجلس الأمن ٢٢٦٣ (٢٠١٦) و ٢٣٠٠ (٢٠١٦).

٢٠ - وكما يرد في الفقرة ١٠ من التقرير، فإن القوة ستستمر في مساعدة الممثلة الخاصة للأمين العام/رئيسة البعثة، بصفتها المستشارة الرئيسية ونائبة المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص، فيما تبذله من جهود لدعم المفاوضات الشاملة بين زعميي القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك. وستواصل القوة القيام أيضاً بالدور المحدد لها كملاذ آمن لبعثات الأمم

المتحدة في المنطقة وكموقع إداري للانتداب بالنسبة لكيانات الأمم المتحدة العاملة في الجمهورية العربية السورية واليمن (A/71/763، الفقرة ١٦).

## باء - الاحتياجات من الموارد

٢١ - تغطي الميزانية المقترحة للقوة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ تكاليف إيفاد ٨٨٨ فرداً من الوحدات العسكرية و ٦٩ من أفراد الشرطة و ٣٨ من الموظفين الدوليين و ١٢٢ من الموظفين الوطنيين. وتمثل الميزانية المقترحة بمبلغ إجماليه ٨٠٠ ٠٤٠ ٥٦ دولار (صافيه ٤٠٠ ٧٩٠ ٥٣ دولار) زيادة قدرها ٩٠٠ ٩٠٠ ١١٩٠ دولار أو ما نسبته ٢,٢ في المائة، بالقيمة الإجمالية، مقارنةً بالاعتماد البالغ ٩٠٠ ٨٤٩ ٥٤ دولار للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وتتضمن الزيادة المقترحة الاحتياجات الإضافية المتعلقة بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (٢٠٠ ٢٦٣ ٦٦ دولار أو ٢,٨ في المائة) والتكاليف التشغيلية (٢٠٠ ٢٣٤ ٦٣ دولار أو ٣,٥ في المائة)، يقابلها جزئياً انخفاض في الاحتياجات المتعلقة بالموظفين المدنيين (٥٠٠ ١٠٦ ١٠ دولار أو ٠,٨ في المائة). وترد معلومات مفصلة عن الموارد المالية المطلوبة وتحليل للفروق في الفرعين الثاني والثالث من الميزانية المقترحة.

٢٢ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن التبرعات العينية المدرجة في الميزانية للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ من شأنها أن تبلغ ٢٠٠ ٦٥١ دولار مقدمة من حكومة قبرص، مقارنةً بمبلغ ٢٠٠ ٧١٠ دولار المدرج في الميزانية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. إضافةً إلى ذلك، تشمل الميزانية المقترحة للقوة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ تبرعات غير مدرجة في الميزانية تقدّر بمبلغ ١٠٠ ٨٤٩ دولار (انظر A/71/763، الفقرة ٣٦). وكما يرد في التقرير، فإن ذلك المبلغ مشمول بأحكام اتفاق مركز القوات. وتلاحظ اللجنة الاستشارية مع التقدير استمرار تقديم التبرعات.

## ١ - الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة

الفئة	الوظائف المأذون بها/المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ <sup>(أ)</sup>	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	الفرق
الوحدات العسكرية	٨٨٨	٨٨٨	-
شرطة الأمم المتحدة	٦٩	٦٩	-

(أ) يمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به.

٢٣ - وتمثل الاحتياجات المقترحة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة بمبلغ ٤٠٠ ٩٥٦ ٢٣ دولار زيادة قدرها ٢٠٠ ٢٦٣ ٦٦ دولار أو ما نسبته ٢,٨ في المائة، تُعزى أساساً إلى أثر ارتفاع معدل سداد تكاليف القوات بالمعدلات القياسية من ٣٦٥ ١ دولار إلى ٤١٠ ١ دولار. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ تعكس أيضاً تغييراً

في تواتر تناوب القوات من كل ٦ أشهر إلى كل ١٢ شهراً. وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المقترح تخصيصها للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة.

## ٢ - الموظفون المدنيون

الفئة	الوظائف المعتمدة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٦	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٨/٢٠١٧	الفرق
الموظفون الدوليون	٣٦	٣٨	٢
الموظفون الوطنيون <sup>(أ)</sup>	١١٩	١٢٢	٣

(أ) تشمل الموظفون الوطنيون من الفئة الفنية والموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة.

٢٤ - وتمثل الاحتياجات المقترحة بمبلغ ٦٠٠ ٤٣٦ ١٣ دولار لتغطية تكاليف الموظفين المدنيين نقصانا قدره ٥٠٠ ١٠٦ دولار، أو ما نسبته ٨,٠ في المائة. ويذكر الأمين العام أن ذلك النقصان يُعزى أساساً إلى ما يلي: (أ) زيادة مواتية في سعر الصرف (٩٦,٠ يورو مقابل دولار الولايات المتحدة) مقارنةً بميزانية الفترة ٢٠١٧/٢٠١٦ (٩١,٠ يورو مقابل دولار الولايات المتحدة)؛ و (ب) تطبيق معدل شغور أعلى نسبته ٤ في المائة في حساب تكاليف الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة مقارنةً بمعدل نسبته ٣ في المائة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧؛ و (ج) تطبيق معدل أدنى لتسوية مقر العمل مقارنةً بالفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وانخفاض الاحتياجات قابله جزئياً تكاليف ست وظائف مقترحة لموظفين مدنيين.

٢٥ - ويقترح الأمين العام إنشاء ست وظائف جديدة وإلغاء وظيفة حالية في ميزانية الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨. والوظائف الجديدة المقترح إنشاؤها هي كما يلي: موظف للشؤون الجنسانية (ف-٣)؛ وثلاثة مساعدين لإدارة البرامج (فئة الخدمة العامة الوطنية)؛ ومساعد لإدارة العقود (فئة الخدمة العامة الوطنية)؛ وموظف للموارد البشرية (ف-٣). ويُقترح إلغاء وظيفة لمساعد مالي (فئة الخدمة العامة الوطنية). وفيما يلي التغييرات المقترحة إدخالها على ملاك الموظفين:

(أ) إنشاء وظيفة موظف للشؤون الجنسانية (ف-٣)، في مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن الهدف من الوظيفة المقترح إنشاؤها هو ضمان أن تحقق القوة الأهداف المحددة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وفي جميع قرارات مجلس الأمن اللاحقة بشأن المرأة والسلام والأمن (أحدثها القرار ٢٢٤٢ (٢٠١٥)). ويذكر الأمين العام في تقريره أن القوة لا يوجد فيها موظفون متفرغون لأداء المهام المتعلقة بالمسائل الجنسانية. وقد لاحظ مجلس الأمن، في قراراته الأخيرة التي مددت ولاية القوة، على أن المشاركة النشطة لمجموعات المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية أساسية للعملية السياسية، ويمكن أن تسهم في جعل أي تسوية يتم التوصل إليها مستقبلاً قابلة



للاستمرار، وأشار إلى أن المرأة تضطلع بدور بالغ الأهمية في عمليات السلام. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن الوفاء بولاية تعميم المنظور الجنساني، على النحو المبين في الاستراتيجية التطلعية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ التي وضعتها إدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني من شأنها أن تزيد من عبء العمل إلى حد كبير. وتوصي اللجنة الاستشارية بإنشاء وظيفة موظف للشؤون الجنسانية (ف-٣)؛

(ب) إنشاء ثلاث وظائف لمساعدين لإدارة البرامج (فئة الخدمة العامة الوطنية) في قسم الشؤون المدنية. ويُطلب توفير هذه الوظائف للحفاظ على الاستمرارية وإتاحة فهم للسياق المحلي والثقافة المحلية والمهارات اللغوية اللازمة للتواصل مع المزارعين المحليين وقادة الطائفتين. إضافةً إلى ذلك، يلاحظ الأمين العام أن عدد طلبات التصاريح للأنشطة المدنية في المنطقة العازلة سيزداد، مما سيؤدي إلى زيادة عبء عمل قسم الشؤون المدنية (انظر A/71/763، الفقرتين ٢٥ و ٢٦). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن عدد طلبات التصاريح قد ارتفع من ٤٦١ طلباً في عام ٢٠١١ إلى ١٧٢٣ طلباً في الأشهر الاثني عشر المنتهية في تموز/يوليه ٢٠١٦، وأن وظائف الخدمة العامة الوطنية لم تُنشأ منها أي وظيفة جديدة في قسم الشؤون المدنية منذ عام ٢٠٠٧. وأبلغت اللجنة أيضاً أن الوظائف الثلاث هي وظائف مطلوبة لضمان إدارة الأنشطة المدنية في المنطقة العازلة إدارةً كافيةً وتجهيز طلبات التصاريح بفعالية، وتقديم الدعم للأنشطة المتعلقة بالتوعية الموجهة للمزارعين وأعمال الاتصال بين الطائفتين ووضع خريطة للأنشطة الآخذة في التعقيد في المنطقة العازلة. وأبلغت اللجنة كذلك أن موظفي الشؤون المدنية الوطنيين هم الأنسب لجمع المعلومات وتقييم ما يطرأ على التصورات المحلية من تغيير، لأن بمقدورهم الاستفادة من المعارف المحلية وإتقان اللغات المحلية وبالتالي فهم أقدر من غيرهم على إيصال رسائل متسقة تصدر عن القوة إلى العدد المتزايد من المدنيين الراغبين في استخدام المنطقة العازلة. غير أن اللجنة أبلغت، عند استفسارها، أن عدد الطلبات المتوقع في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ من المتوقع أن يظل ثابتاً في حوالي ١٧٠٠ طلب. واللجنة الاستشارية غير مقتنعة تماماً بأن مدى الزيادة في عبء العمل المتعلق بالأنشطة المدنية خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ يبرر إنشاء ثلاث وظائف إضافية. ومع ذلك، فنظراً لحجم أعمال الاتصال بين الطائفتين في قسم الشؤون المدنية، توصي اللجنة بإنشاء وظيفة واحدة لمساعد إدارة البرامج. وتوصي اللجنة بعدم إنشاء الوظيفتين الأخريين لمساعد لشؤون إدارة البرامج. وأية موارد غير متعلقة بالموارد تكون لها صلة بهذه الوظيفة ينبغي تعديلها وفقاً لذلك؛

(ج) إنشاء وظيفة مساعد لإدارة العقود (فئة الخدمة العامة الوطنية) في مكتب رئيس دعم البعثة. ويُقترح إنشاء الوظيفة المذكورة لأن القوة ليس لديها في الوقت الراهن موظفون متفرغون لأداء مهام إدارة العقود، وهو ما يرى الأمين العام أنه يعوق قدرة القوة على إدارة العقود على النحو المناسب. وسيكفل شاغل الوظيفة الإدارة الفعالة لعقود اقتناء

السلع والخدمات والمساعدة في رصد خطط ضمان الجودة المتعلقة بالعقود (انظر A/71/763، الفقرة ٣١). وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة أن وحدات المحاسبة الذاتية تضطلع حالياً بإدارة العقود المحلية. وأُبلغت اللجنة أيضاً أن مساعد إدارة العقود سيركز على الإدارة الرسمية للعقود المحلية وما يرتبط بها من مخاطر، مع القيام أيضاً بتقديم الدعم والمشورة إلى وحدات المحاسبة الذاتية، وهو ما سيمكّن هذه الوحدات من التفرّغ للمسائل التشغيلية في مناطق عمل كل منها. واللجنة الاستشارية غير مقتنعة بأن إنشاء وظيفة مكرّسة لذلك الغرض له ما يبرره. وبناءً على ذلك، توصي اللجنة بعدم إنشاء وظيفة مساعد لإدارة العقود من فئة الخدمة العامة الوطنية. وأية موارد غير متعلقة بالموارد تكون لها صلة بهذه الوظيفة ينبغي تعديلها وفقاً لذلك؛

(د) إنشاء وظيفة موظف لشؤون الموارد البشرية (١ ف-٣) في قسم إدارة الموارد البشرية. ويلزم إنشاء الوظيفة للحد من حالات التأخر في تنفيذ الخطط والبرامج الهادفة إلى تقديم دعم فعال وكفء وتحسين خدمة العملاء في مختلف مجالات إدارة الموارد البشرية. وسيوفر شاغل الوظيفة القيادة ومهارات إدارة التغيير المطلوبة لمعالجة أوجه القصور في مجالات تنمية القدرات المهنية والتدريب وتعيين الموظفين وإلحاقهم بوظائفهم. ويشير الأمين العام إلى أن وظيفة برتبة ف-٤ لموظف لإدارة الموارد البشرية، وأربعة مساعدين لشؤون الموارد البشرية (فئة الخدمة العامة الوطنية) ومساعد لشؤون السفر (فئة الخدمة العامة الوطنية) توجد بالفعل في قسم إدارة الموارد البشرية. وعند الاستفسار، أُبلغت اللجنة أن موظفة إدارة الموارد البشرية برتبة ف-٤ الموجود في القسم تضطلع بالأنشطة المقترحة أن يتولّاها شاغل الوظيفة الجديدة برتبة ف-٣ إضافةً إلى واجباتها العادية. واستناداً إلى عبء العمل المذكور أنه سيُلقي على عاتق موظف شؤون الموارد البشرية المقترح، فإن اللجنة الاستشارية غير مقتنعة بضرورة إنشاء وظيفة جديدة في قسم إدارة الموارد البشرية. وعليه، توصي اللجنة بعدم إنشاء وظيفة موظف شؤون الموارد البشرية (ف-٣) وأية موارد غير متعلقة بالوظائف تكون لها صلة بالوظيفة ينبغي تعديلها وفقاً لذلك؛

(هـ) إلغاء وظيفة واحدة لمساعد مالي (فئة الخدمة العامة الوطنية) يُقترح إلغاء الوظيفة نتيجةً لبدء تنفيذ المجموعة ٥ من نظام أوموجا<sup>(١)</sup>. ويشير الأمين العام إلى أن مكتب الدعم المشترك في الكويت يتولى، اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، تجهيز كشوف مرتبات موظفي القوة الوطنيين. ونتيجةً لذلك، يُقترح إلغاء وظيفة واحدة لمساعد مالي، بينما نُقلت وظيفة أخرى إلى مكتب الدعم المشترك في الكويت مؤقتاً (انظر A/71/763، الفقرة ٣٥). وتشير اللجنة إلى أنها أُبلغت، عند الاستفسار، أن المتوخى من تركيز الخدمات

(١) مهام التوسعة ١ لنظام أوموجا فيما يتعلق بحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة (من الموظفين الوطنيين والأفراد النظاميين).

المتعلقة بكشوف المرتبات في مكتب الدعم المشترك الكويت هو أن يكون ترتيباً مؤقتاً لدعم تنفيذ نظام أوموجا ريثما تواصل الجمعية العامة نظرها في هذه المسألة في سياق نموذج تقديم الخدمات على الصعيد العالمي في الأمانة العامة (انظر A/71/595، الفقرة ٥٤). وترد الملاحظات والتعليقات التي أبدتها اللجنة بشأن مكتب الدعم المشترك في الكويت في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/71/836). وأكدت اللجنة الاستشارية مجدداً أنها لا تعترض على اتخاذ ترتيب مؤقت لدعم تنفيذ نظام أوموجا، إلا أنها تذكّر بأن أي تغييرات تُدخل على نموذج تقديم الخدمات في الحاضر والمستقبل يجب أن تحظى بموافقة الجمعية العامة، وفقاً لقرارها ٢٤٨/٧٠ (انظر A/71/595، الفقرة ٥٥). وتوصي اللجنة بالموافقة على إلغاء وظيفة واحدة لمساعد مالي (فئة الخدمة العامة الوطنية).

٢٦ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترحات الأمين العام المتصلة بالموظفين المدنيين للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، رهنا بتعليقاتها وتوصياتها الواردة في الفقرة ٢٥ أعلاه. وأية موارد غير متعلقة بالوظائف تكون لها صلة بالموضوع ينبغي تعديلها وفقاً لذلك.

### ٣ - التكاليف التشغيلية

مخصصات الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧	الوظائف المقترحة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	الفرق
١٨٠١٣٦٠٠ دولار	١٨٦٤٧٨٠٠ دولار	٦٣٤٢٠٠ دولار

٢٧ - تقدر التكاليف التشغيلية للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بمبلغ ١٨٦٤٧٨٠٠ دولار، مما يمثل زيادة قدرها ٦٣٤٢٠٠ دولار، أو ما نسبته ٣,٥ في المائة، مقارنةً بالمبلغ المخصص للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. وتعزى الزيادة أساساً إلى زيادة الاحتياجات المتعلقة بالسفر في مهام رسمية، ومبادرات زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة تحت بند المرافق والهياكل الأساسية، وشراء المركبات والاتصالات، يقابلها جزئياً انخفاض الاحتياجات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات.

#### السفر في مهام رسمية

٢٨ - تبلغ الاحتياجات المقدّرة للسفر في مهام رسمية لغير أغراض التدريب للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ما قدره ٢٢٥٨٠٠ دولار، أي بزيادة قدرها ٢٤٨٠٠ دولار أو بنسبة ١٢,٣ في المائة. وعند الاستفسار، زُودت اللجنة الاستشارية بمعلومات إضافية عن السفر في بعثات خارجية. ولاحظت اللجنة تعدّد المسافرين المقترح سفرهم إلى نفس الوجهة وأن الاحتياجات التشغيلية التي تتطلب حضور عدة مسافرين في اجتماعات تُعقد في نفس الموقع تنقصها المبررات الكافية. وتشير اللجنة الاستشارية إلى أن الجمعية العامة أقرت منذ عام ٢٠١١ عدداً من التدابير الرامية إلى تحسين الفعالية والكفاءة في الموارد المخصصة

للسفر الجوي. ولذلك، توصي اللجنة بإجراء تخفيض عام بنسبة ١٥ في المائة (٤٦ ٠٠٠ دولار) في الموارد المقترحة تحت بند السفر في مهام رسمية للقوة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨.

#### المرافق والهياكل الأساسية

٢٩ - خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، نفذت القوة تدابير زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة بهدف زيادة استخدام الطاقة المتجددة وتخفيض استهلاك الوقود الأحفوري. أما بالنسبة للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، فإن الأمين العام يقدّر أن تبلغ الاحتياجات من الموارد اللازمة للمرافق والهياكل الأساسية ٩٠٠ ٩٤٨ دولار أو بزيادة نسبتها ٤,١ في المائة عما كانت عليه في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، ويعزى ذلك إلى ما يلي: (أ) تركيب مزيد من الألواح الشمسية المقترحة واستمرار المبادرة الخضراء ٢٠٢٠-٢٠٥٠، وهو ما سيمكن القوة من إنتاج ما يصل إلى ٥٠ في المائة من احتياجاتها من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة؛ و (ب) اقتراح اقتناء اثنتين من محطات معالجة المياه المستعملة المراعية للبيئة. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أن تركيب الألواح الشمسية، رغم ما يُتوقع أن يحققه من وفورات مع مرور الوقت من خلال الحد من كمية الوقود المستهلك، فإن أثر الألواح الشمسية في تكاليف الطاقة لن يتحقق بالكامل حتى يتم تركيب الألواح بالكامل وتدخل مرحلة الإنتاج، وهو ما يُتوقع أن يحدث بحلول نهاية الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩. وترد الملاحظات والتعليقات التي أبدتها اللجنة بشأن كفاءة الطاقة والبيئة في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/71/836).

#### برنامج الإجراءات المتعلقة بالألغام

٣٠ - تمثل الاحتياجات المقدّرة بمبلغ ٦٠٠ ٥٥٨ دولار المتعلقة باللوازم والخدمات والمعدات الأخرى للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ نقصانا قدره ٧٠٠ ٨٩ دولار عن الفترة السابقة يُعزى أساساً إلى انخفاض تكاليف أنشطة إزالة الألغام. ويُقترح تخصيص مبلغ قدره ١٠٠ ٧٦٨ دولار، أو بتخفيض نسبته ٩,٣ في المائة مقارنةً بالفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، لتغطية تكاليف الخدمات التي ستقوم دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بإدارتها والإشراف عليها وسيجري التعاقد عليها من خلال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (انظر A/71/763، الفقرة ٤٥). ويشير الأمين العام إلى أن أنشطة إزالة الألغام خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ ستكون متماشية مع الأنشطة المنفّذة في الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧ وأنها تشمل منع توقّف عمليات التطهير في حقول الألغام في إطار التحضير للتسوية المحتملة، وتقديم الدعم إلى اللجنة المعنية بالمفقودين عن طريق إزالة مخلفات الحرب من المتفجرات في المواقع الحساسة (المرجع نفسه، الفقرة ٤٥). وترد الملاحظات والتعليقات التي أبدتها اللجنة بشأن أنشطة إزالة

الألغام في إطار نظرها على نطاق أوسع في الأنشطة البرنامجية للبعثات في تقريرها عن المسائل الشاملة المتصلة بعمليات حفظ السلام (A/71/836).

#### النقل البري

٣١ - تبلغ الاحتياجات المقدرة للنقل البري لهذه الفترة ٣٠٠ ٩٦١ ٢ دولار، أي بزيادة قدرها ٤٣٨ ١٠٠ دولار، أو بنسبة ١٧,٤ في المائة، مقارنةً بالفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. ويشير الأمين العام إلى أن الزيادة المسجلة في الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ تُعزى أساساً إلى اقتراح اقتناء ٢٤ مركبة تماشياً مع نتائج تحليل التكاليف إلى الفوائد الذي أجرته القوة، والذي أصدرت الجمعية العامة بشأنه تكليفاً في قرارها ٧٠/٢٧٣ (انظر أيضاً A/70/742/Add.7، الفقرتين ٣٠ و ٣١).

٣٢ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن تحليل التكاليف إلى الفوائد قارن تكلفة شراء ٩٩ مركبة، وهو حجم الأسطول المستأجر الحالي، مع تكلفة شراء العدد نفسه، على مدى فترة خمس سنوات. وأظهر التحليل أن تكلفة استئجار ٩٩ مركبة ستكلف ٥,٤ ملايين دولار على مدى خمس سنوات، بينما يكلف شراء نفس العدد من المركبات ٤,٢ ملايين دولار، يشمل مبلغ ٢,٨ مليون دولار لشراء المركبات ومبلغ ١,٤ مليون دولار لتغطية التكاليف الإضافية المتعلقة بالصيانة والتأمين على مدى خمس سنوات. وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة أيضاً أن عقد استئجار مركبات البعثة بدأ نفاذه في ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ وأن مدته ثلاث سنوات، مع إمكانية تجديده لفترة إضافية مدتها ١٨ شهراً.

٣٣ - وعند الاستفسار، زُودت اللجنة بمعلومات عن الاستبدال التدريجي للمركبات التي تستأجرها القوة حالياً، وهو لا يشمل استبدال جميع المركبات على مدى السنوات الخمس المقبلة. وأبلغت اللجنة أن من أصل المركبات الـ ٢٤ المقترح شراؤها خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، ستُشتري ٥ حافلات صغيرة لتحل محل المركبات القديمة التي تجاوزت عمرها النافع و ١٩ مركبة ركاب خفيفة للشروع في الخطة الخمسية للتخلص التدريجي من استئجار المركبات. وزُودت اللجنة أيضاً بالتفصيل التالي لمركبات القوة المقترح شراؤها من الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ إلى الفترة ٢٠٢١/٢٠٢٢:

نوع المركبة	الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	الفترة ٢٠١٨/٢٠١٩	الفترة ٢٠١٩/٢٠٢٠	الفترة ٢٠٢٠/٢٠٢١	المجموع
مركبة ركاب ثقيلة		٢		٢	
مركبة ركاب خفيفة ومتوسطة		٤		٢٠	٢٤
حافلة صغيرة، ٩-١٧ مقعداً		١		١	
حافلة صغيرة، ١٨ مقعداً		١		١	
شاحنة مقفلة صغيرة لإيصال السلع		٣		٣	

نوع المركبة	الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨	الفترة ٢٠١٩/٢٠١٨	الفترة ٢٠٢٠/٢٠١٩	الفترة ٢٠٢١/٢٠٢٠	الفترة ٢٠٢٢/٢٠٢١	المجموع
شاحنة رباعية الدفع	١٩	٢٠	٢٠	—	٥٩	
شاحنة صغيرة مقفلة مبرّدة خفيفة ومتوسطة				٦	٦	
حافلة متوسطة، ١٨-٣٠ مقعدا				٣	٣	
المجموع	١٩	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٩٩

٣٤ - وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية أن نسب مركبات القوة يفوق النسب الموحدة لفئات الموظفين التالية: الموظفون المدنيون الدوليون العاملون في المكاتب الفنية، وأقسام الأمن والسلامة، وأفرقة السلوك والانضباط؛ والموظفون المدنيون الدوليون في أقسام خدمات الدعم المتكامل؛ والموظفون المدنيون الدوليون في أقسام الخدمات الإدارية والموظفون الفنيون الوطنيون. وأبلغت اللجنة أيضا بأن حساب النسب يجري استنادا إلى عدد الموظفين الدوليين في الفئات الثلاث الأولى، إلا أن تخصيص المركبات يجري بناءً على الاحتياجات التشغيلية. ونظرا لحجم القوة وبيئتها التشغيلية، فإن العديد من المهام تُستند إلى الموظفين الوطنيين الذين، رغم عدم إدراجهم في حساب نسبة المركبات، يحتاجون إلى مركبات لأداء مهامهم. وقد طلبت اللجنة مرارا موافقتها بتوضيحات بشأن اتخاذ المعايير الواردة في دليل التكاليف والنسب الموحدة أساسا لوضع الميزانيات (انظر على سبيل المثال A/69/839، الفقرة ٦٨).

٣٥ - وبالنظر إلى أن عدد المركبات الخاصة بالفئات الأربع للموظفين يتجاوز النسب الموحدة، توصي اللجنة الاستشارية بأن تنحصر مشتريات القوة من المركبات الخفيفة في ١٥ مركبة خلال الفترة ٢٠١٧/٢٠١٨ وأن تُعدّل أية احتياجات من الموارد وفقا لذلك. وخفض عدد المركبات للشراء الناجم عن توصية اللجنة ينبغي ألا يؤدي إلى زيادة في عدد المركبات المستأجرة المقررة.

٣٦ - وتوصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على مقترح الأمين العام بشأن التكاليف التشغيلية وما يرتبط بها من تكاليف الموظفين غير المتعلقة بالوظائف للفترة ٢٠١٧/٢٠١٨، رهنا بملاحظاتها وتوصياتها الواردة في الفقرات ٢٥ و ٢٨ و ٣٥ أعلاه.

## خامسا - استنتاج

٣٧ - يرد في الفقرة ٣٨ من تقرير الأداء الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/580). وتوصي اللجنة الاستشارية بأن يقيّد لحساب الدول الأعضاء الرصيد الحر البالغ ٦٠٠ ٠٤٧ ٣ دولار، إضافة إلى الإيرادات والتسويات الأخرى البالغة ١٠٠ ٩٨٢ دولار.

٣٨ - ويرد في الفقرة ٥٧ من الميزانية المقترحة (A/71/763) الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها فيما يتعلق بتمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. واللجنة الاستشارية، إذ تأخذ في حسابها توصياتها الواردة في الفقرات ٢٥ و ٢٨ و ٣٥ أعلاه، توصي بأن تخصص الجمعية العامة مبلغاً قدره ٥٥ ٥٨١ ٠٠٠ دولار للإنفاق على القوة لفترة الاثني عشر شهراً الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، بما في ذلك مبلغ قدره ٤٠٠ ٢٩٤ ٢٤ دولار يُدفع من خلال تبرعات مقدمة من حكومة قبرص (٤٠٠ ٢٩٤ ١٧ دولار) وحكومة اليونان (٦ ٥٠٠ ٠٠٠ دولار).

#### الوثائق

- تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ (A/71/580)
- تقرير الأمين العام عن ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨ (A/71/763)
- التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة لفترة الاثني عشر شهراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٦ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات، المجلد الثاني، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ((A/71/5 (Vol. II))
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن أداء ميزانية قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥ وميزانيته المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧ (A/70/742/Add.7)
- قرار الجمعية العامة ٢٩٦/٦٩ و ٢٧٣/٧٠ بشأن تمويل قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص
- قرارا مجلس الأمن (٢٣٠٠ (٢٠١٦) و ٢٣٣٨ (٢٠١٧)